

تاريخ الدولة العثمانية*

(روبير مانتران)

قراءة محسن شومان

يشتمل الجزء الثاني من كتاب مانتران على ستة فصول، وذيل يتضمن ملحقين، الأول «معالم تاريخية» عن أبرز الشخصيات وسنوات توليها الحكم، وأهم الأحداث والوقائع التاريخية سواء لدى العثمانيين أو في أوروبا الغربية، والثاني: «قائمة سلاطين الدولة العثمانية» من عثمان «1280 - 1324م» إلى عبد المجيد الثاني «22 - 1924م» ثم قائمة بالمراجع، وفهرس تفصيلي بمحتويات الكتاب، وأخيراً خريطة لإستانبول العثمانية، وقد أتت جميعاً في خمسمائة وثلاث صفحات من القطع المتوسط.

تابع مانتران وزملاؤه عبر فصول هذا الجزء تقديم التاريخ العام للدولة العثمانية منذ ظهور البدايات الأولى لما يسمى بالمسألة الشرقية، وحتى نشوب ثورة تركيا الفتاة، وإلغاء دولة الخلافة، وتأسيس الجمهورية «الفصول 11 - 14»، مع إعطاء صورة عامة لتطور الفن والعمارة العثمانية في الأراضي التركية والبلدان العربية وإبراز أهم الملامح والسمات الرئيسية للحياة الفكرية والثقافية داخل السلطنة «الفصلان 15 - 16» على اعتبار أن الأدب والفن عنصران لا يمكن إغفالهما أو تهيمشهما لأنهما يمثلان إما تجليات لسلطة سياسية، أو

(*) تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبر مانتران، ترجمة بشير السباعي، الجزء الثاني، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م. وقد نُشرت مراجعة الجزء الأول من هذا الكتاب في مجلد الاجتهاد، عدد 41 - 42، 1999، ص ص 393 - 514.

الطابع العميق لأمة من الأمم، ولإستيعاب ثقافات أخرى مجاورة أو وافدة لا سيما وأن الفن العثماني قد خلف شواهد ما تزال ملء البصر، وتميز بأهمية تمثيلية يتعذر معها تجاهله أو نحيته جانباً (راجع مقدمة مانتيران، الجزء الأول، ص 14).

وفي الفصل الحادي عشر «بدايات المسألة الشرقية 1774 - 1839م» حدد مانتيران الإطار الزمني لمسمى «المسألة الشرقية» بوصفه يتطابق مع جملة الوقائع التي دارت بين عامي 1774م «معاهدة كوجوك قاينارجه»، و1923م «معاهدة لوزان»، وقد تميز بسمتين أساسيتين: الأولى: التمزق التدريجي للسلطنة العثمانية، والثانية: تنافس الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها أو نفوذها على أوروبا البلقانية، وبلدان شرق المتوسط.

ثم عرض للتطورات المتلاحقة التي تعاقبت على الدولة في الداخل، وعلى صعيد علاقتها مع الدول الكبرى، والضغط التي تعرضت لها، فقد أمسك عبد الحميد الأول «74 - 1789م» بزمام الحكومة المركزية، وتمتعت سلطته بالاعتراف التام، لكن بعض الأعيان والقوى المحلية بولايات الدولة المختلفة حازت مكانة قوية قادتهم - مستفيدة في ذلك من المصاعب التي واجهتها الحكومة في الخارج - إلى الإعراب عن ميول استقلالية، وكرس جهوده لإنشاء مدفعية وبحرية جديدتين بالاستعانة بخبراء أوروبيين، وأعاد تنظيم القوات التقليدية للجيش، وعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لكنه قوبل بمعارضة عدد من المحافظين من العلماء والقادة العسكريين الذين تلقوا تأييداً خفياً من الروس والنمساويين. وفي إطار مسعاها لتمييز وإعادة تقسيم أملاك السلطنة العثمانية في أوروبا ضمت روسيا القرم وجورجيا «1792م» وشاركتها النمسا التي دخلت في حرب انتهت دون خسائر بالنسبة للعثمانيين.

ومع سليم الثالث «1789 - 1807م» بدأت مرحلة جديدة بإدخال إصلاحات وتدابير التحديث الأولى على الجيش والبحرية، وإجراء تجديد فعلي في المجال الدبلوماسي، واستعاد الباب العالي سلطته على الولايات بعد رحيل الفرنسيين وانسحاب الإنجليز من مصر «1798 - 1801م»، لكن

الإصلاحات لا تحظى بقبول جماعي وتستثير ردود فعل معادية في الداخل من جانب المعارضين الذين رأوا أن القوة العسكرية الجديدة موجهة لهم بالدرجة الأولى، وليس إلى محاربة الخصوم، وتؤدي إلى نشوب تمردات في شبه جزيرة العرب «حركة محمد بن عبد الوهاب»، وسوريا، والأناضول الشمالي، واليونان الشمالي، وألبانيا، وبلغاريا، وصربيا. ولم يحسن السلطان التعامل معها وافتقر إلى قوة الشخصية، وروح المبادرة، وبدا عاجزاً ومتردداً حين بوغت بتمرد بين صفوف الإنكشارية المطالبين بإلغاء الإصلاحات، ولم يدر ماذا يفعل؟ ثم أثر السلامة وانسحب تاركاً العرش لابن عمه مصطفى الرابع «29 مايو 1807م».

بدأ التدشين الحقيقي للإصلاحات على يد محمود الثاني «8 - 1839م» الذي انتهج سياسة ترمي إلى تجديد النظام الإداري المتكلس، وأدخل تغييرات هامة على الجيش، وسعى إلى تحويل أذهان الأوساط المؤثرة في المجتمع معتمداً على عدد من العثمانيين المنفتحين على الغرب، والأنصار الذي وضعهم في مناصب المسؤولية بالحكومة المركزية، وبمختلف الفرق العسكرية، ثم قام بالمحاولة الأولى لإعادة تنظيم وإلغاء فرقة الإنكشارية المتمردة والمعارضة للإصلاح في سنة 1826م، وتكوين جيش جديد مدرب تدريباً أوروبياً، وتحديث البحرية ليحل محل الجيش العثماني القديم في غضون ثلاثة أعوام بدءاً من 1827م، لكن تبين أنه يفتقر إلى المران والتماسك، والتنظيم الجيد، وهي عيوب أظهرتها الانتكاسات أمام الروس «28 - 1829م»، ثم المصريين «32 - 1839م».

وقد سمح غزو نابليون الأول لروسيا «1812» بتعزيز سلطة الدولة على الأناضول الشمالي والغربي «12 - 1817م»، والولايات البلقانية «14 - 1820م»، والعراق وسوريا الشمالية، واستعاد العثمانيون سيطرتهم المباشرة على طرابلس الغرب «1835م» واحتفظوا بعلاقات طيبة مع بايات تونس. لكن في المقابل تم الاعتراف باستقلال اليونان، والاستقلال الذاتي لصربيا ومولدافيا وفلاشيا، وانتقال بيساربيا إلى أيدي الروس بتدخل من الدول العظمى «مؤتمر لندن -

فبراير 1830»، وبالولاية الوراثية لمحمد علي على مصر ووادي النيل حتى جنوب السودان «تسوية لندن - 1840»، لتبدأ حقبة التدخلات الدبلوماسية والوساطات ووسائل التأثير الفرنسية - الإنجليزية على السياسة العثمانية، وتمارس الدول العظمى ضغطاً على الباب العالي، وتصبح المسألة الشرقية احتكراً للغرب، ويبلغ استخفاف الغربيين بالسيادة العثمانية مبلغه حين تمتد أطماعهم من شرقي المتوسط إلى غربه باحتلال الفرنسيين لولاية الجزائر «1830».

وقد مست الإصلاحات التي أدخلت بعد عام 1830م، الإدارة المركزية وإدارة الولايات بالدرجة الأولى، وارتبطت بتحول حقيقي في الحالة الذهنية، وتحول محسوس لهياكل وسير عمل الدولة امتد أثره إلى رعايا وموظفي الدولة، والجيش والتعليم. وتبدأ الوثبة حين يحصل المصلحون على دعم قوي جديد كالصحافة التي عبر ظهورها عن تجدد هام يشهد على انفتاح العالم العثماني، والرأي العام الذي بدأ يتغير تدريجياً اقتداءً بالسلطان نفسه الذي أخذ بأساليب الحياة الغربية فارتدى ملابس أوروبية، وسكن في قصر جرى تنظيمه وفق النموذج الغربي، وتعلم الفرنسية، ونظم حفلات استقبال ومهرجانات عزفت فيها الموسيقى الغربية، لكنها مع ذلك لم تمس غير جزء ضئيل من السكان المتمركزين بالعاصمة وبعض المدن والثغور، وتظل محدودة الانتشار، في ظل وجود وسط تقليدي قوي يتمسك بعرقلة حركة التغريب، وبالحفاظ على المؤسسات الدينية والثقافية.

وعقب وفاة محمود الثاني بأربعة أشهر، صدر «خط جلوخانه»⁽¹⁾ شريف كنتيجة منطقية لسياسة جرى تدشينها منذ عقدين من الزمان، وهو ميثاق حقوقي ومالي وإداري وعسكري ترمز قراراته إلى إرادة التغيير التي حركت قادة السلطنة لتسلك منذ ذلك الحين درب تطور سعى السلاطين المتعاقبون

(1) جلوخانه: نسبة إلى المكان الذي عرض فيه على المستمعين في 3 نوفمبر 1839م أمام قصر طوب قبو، من كلمة جلوخان، وهي تركيب فارسي تركي بمعنى أمام المنزل، محمد علي التونسي: المعجم الذهبي، فارسي - عربي، ط 2 (بيروت: دار العلم للملايين، 1980)، ص 204.

حتى نهاية عهد عبد الحميد الثاني إلى تمييزه بإجراءات هامة، لكن هذا التطور لا يسر الجميع خاصة الدول العظمى المهتمة بتدمير السلطنة، وسوف تضع العقبات العديدة في وجه الدولة التي أسماها دبلوماسي روسي «برجل أوروبا المريض»، وهو مريض سوف يجد نفسه بين أيدي أطباء أحرص على إيماته وإنهاء حياته سريعاً أكثر من إعادته إلى الحياة وبعث الحيوية والإزدهار فيه.

وفي الفصل الثاني عشر «فترة التنظيمات» استهل «بول دومون» دراسته للموضوع بالتأكيد على أن مرسوم جلوخانه السلطاني شكل انعطاف كبير في تاريخ السلطنة، ونقطة الانطلاق لبرنامج إصلاحات واسع أدى في غضون بضعة عقود إلى تبديل المشهد المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وأن الحل الذي اقترحته الحركة الإصلاحية المعروفة بالتنظيمات لإنقاذ السلطنة تلخص في: المركزية الإدارية - تحديث جهاز الدولة - تغريب المجتمع - علمنة القانون والتعليم ضمن حدود كثيرة قوامها اقتباس النماذج التي تقدمها أوروبا كغذاء ثقافي، دون أن تتوصل إلى وضع حد لانحطاط السلطنة، وبذلك لا تظهر التنظيمات بوصفها مجرد فترة تجديد فحسب، وإنما أيضاً عهد «التمزقات الكبرى».

تميزت الإصلاحات بمبادرة من فريق محدود من الرجال يأتي على رأسهم السلاطين: «عبد المجيد الأول 39 - 1861»، و«عبد العزيز 61 - 1876»، و«مراد الخامس 1876»، و«عبد الحميد الثاني 1876 - 1909» الذين لعبوا بحماس دورهم كواجهة للتنظيمات، ثم الوزراء الذين قادوا عمليات إعداد المشاريع وتكوين اللجان وتحرير مسودات المراسيم، واحتلوا في تطبيق التجديدات مكانة تعتبر مماثلة للسلاطين الذين يخدمونهم، وظهرت كوكبة من الأدباء الذين بنوا الأشكال الأدبية المأخوذة عن الغرب: الرواية - المسرح - البحث الفلسفي - فن الكتابة الصحفية، واستخدموا الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد والسجال وتقديم الدروس إلى القادة وتهذيب القراء، فضلاً عن جنود الإصلاح المجهولين من رجال الإدارة والموظفين - البيروقراط - والخبراء

والحقوقيين والفنيين وضباط الجيش، وأهل مهن وحرف جديدة متنوعة، وعدد من علماء الدين الذين قدمت لهم التجديدات على أنها إحياء للقيم القديمة.

وفي عصر التنظيمات شهدت المؤسسات الحكومية تضخماً مثيراً، وتشكل جهاز إداري «بيروقراطي»، واستحدثت إدارة مركزية تماثل في طابعها الأخطبوطي الإدارة المركزية لدولة ذات تراث إداري عريق، وجرت صياغة قوانين وتشريعات جديدة أمكن تطبيقها على كافة مواطني السلطنة دون تمييز في العرق أو الدين، وأنشئت هياكل قضائية جديدة موازية للهيئات التقليدية التي لا تتجارب مع التغيير، وأمكن تمرير قوانين مأخوذة عن الغرب المسيحي على يد قانونيين من علماء الدين بوصفه إصلاحاً نابعاً من الداخل، وجرت عملية علمنة للتعليم عن طريق إنشاء هياكل تعليمية «مدارس - جامعات» منفصلة عن التربية الدينية، لكنها واجهت صعوبات كبيرة، ولم تتقدم إلا ببطء شديد، في حين شهدت مدارس الأقليات «الأرمن - اليونان - اليهود» والبعثات التبشيرية «البروتستانتية الأمريكية - الكاثوليكية الفرنسية» تطوراً ملحوظاً أثار قلق الباب العالي، دون أن يبادر إلى إتخاذ تدابير مضادة لها، كما أخذت مشكلة إصلاح الجيش مأخذ الجد عبر أوروبية التعليم العسكري، وإعادة تنظيم القوات البرية والبحرية، وتغيير نظم التسليح، والانضباط العسكري لتسير وفق أسس غربية.

وعند منتصف القرن التاسع عشر شهدت مدن معينة مثل إستانبول، وأزمير، وبيروت، وسالونيك، وأضنه، وصامسون نمواً سكانياً بسبب تحول ظروف الحياة، وتحسن الصحة العامة، وحركات الهجرة والنزوح الجماعي من الريف إلى المدينة، والتوطين الجماعي للمهاجرين القادمين من الخارج - روسيا بصفة أساسية - وهي جماعات أسهمت بشكل فعال بالتوازي مع التدابير التي اتخذتها السلطات في تقدم الزراعة العثمانية، لكن على حساب الفلاح الذي عانى حالة من البؤس والشقاء. وتميزت الموانئ والمدن الواقعة على المحاور الرئيسية للمواصلات بملمح جديد، فقد اتسعت المدن وأنشئت أحياء

جديدة استندت إلى تنظيم حديث ملزم مستعار من هندسة المدن الغربية لاستيعاب المهاجرين والقرويين، وتم شق طرق رئيسية جديدة، وتطورت حركة ووسائل المواصلات، وشكل نمو التبادلات التجارية مع الغرب وانفتاح السلطنة على رؤوس الأموال الأجنبية عاملاً هاماً من عوامل التغير الحضري، واستجابت السلطات للتحويل السافر بإنشاء هياكل بلدية جديدة على النسق الأوروبي، وإرساء قواعد وأسس جديدة لتخطيط هندسي حضري طموح روعي فيه استحداث أسلوب يزاوج بين الأسلوب الغربي والتراث البيزنطي التركي - الإسلامي للسلطنة.

واحتل توسع الأنشطة الاقتصادية مكانة بارزة، لكنه توسعٌ موجّه إلى الغرب، فقد عقدت معاهدات تجارية مع المملكة المتحدة وفرنسا «1838»، ثم دول أوروبية أخرى «39 - 1841»، أرست أسس نزعة ليبرالية شبه مطلقة في مجال العلاقات التجارية للسلطنة، وأسهمت في وضع الاقتصاد العثماني تحت نفوذ الدول الأوروبية العظمى، وشكل تطور التجارة الخارجية الجانب الأكثر إثارة للنمو الاقتصادي لأن الواردات الأوروبية أصابت الإنتاج الحرفي المحلي بالولايات الخاضعة للتغلغل الأوروبي بكوارث جسيمة - وبخاصة في قطاع المنسوجات - ومثل ميل الميزان التجاري لصالح أوروبا مشكلة خطيرة لن تتمكن السلطنة من حلها أبداً. وفي وجه تدفق المنتجات الصناعية الأوروبية تشكلت حرف حديثة كبديل عن الحرف الآخذة في التلاشي، وظهرت عدد من الفابريكات كنواة أولى لقطاع صناعي، ونشأت مشروعات خاصة، وبرزت مبادرات المجموعات المالية والبنوك الكبرى التي اهتمت بتزويد الدولة بالمال الذي تحتاجه، وتمويل شركات مختلفة تنتمي كلها إلى قطاع المواصلات والخدمات العامة للبلديات، وهي جماعات مالية لم تر في السلطنة غير قطعة من كعكة استعمارية كبيرة تتنازع عليها الدول الأوروبية دون أن تفكر أي منها في الاستئثار بها وحدها، ويقف الباب العالي عاجزاً رغم إدراكه لخطورة الموقف، بسبب حاجته الملحة والضرورية - وقد انهمك في استراتيجية نمو تستند إلى الحرية الاقتصادية - إلى أوروبا حتى لو اضطره الأمر إلى دفع ثمن باهظ.

ويؤدي مصطلح «الملل» تحت التأثير المزدوج للمذاهب المستعارة من النزعات القومية الأوروبية، والمبدأ العثماني الخاص بحرية تصرف الطوائف إلى استعادة مفهوم الطوائف الدينية المغلقة على نفسها في كياناتها الخاصة، بدلاً من تعزيز التعايش السلمي بين الأعراق والديانات على نحو ما كان يبتغي المصلحون العثمانيون.

وهكذا وجدت السلطنة نفسها تدور في حلقة مفرغة، وأسيرة لدوامات لا تنتهي من المشاكل، فالإصلاحات التي تبنتها لدء الأخطار المحدقة بها هيأت مناخاً ملائماً لانبثاق المطالب، والدول التي تزعم أنها حريصة على الاعتراف برجل أوروبا المريض ترى أن من سوء الحظ أن ينجو المريض من يدها قبل أن تتخذ هي الاستعدادات الضرورية لذلك. وتبدو الأخطار ماثلة منذ بداية عهد عبد المجيد فقد أراد محمد علي ضم سوريا وقليقيا إلى ملكيته الوراثية لكن تدخل إنجلترا الحاسم وحلفائها الأوروبيين يحل المشكلة بموجب اتفاق لندن «1840»، وفي كريت تعاقبت القلاقل والاضطرابات المطالبة بالارتباط بمملكة اليونان الجديدة دون جدوى، وحصل جبل لبنان على استقلال إداري وقضائي ومالي تحت رئاسة حاكم مسيحي يعينه الباب العالي ويخضع له مباشرة، بعد سلسلة من المواجهات الدموية وأعمال العنف من مختلف الطوائف في عام 1860م، واتخذت روسيا من دعوى حماية حقوق الكنيسة الأرثوذكسية ذريعة لإعلان الحرب لتحقيق أطماعها، لكن تدخل إنجلترا وفرنسا لمنع التوسع الروسي في الشرق حسم النزاع لصالح العثمانيين ووضع نهايةً للحرب بعقد صلح باريس «15 فبراير 1856»، الذي حقق للسلطنة انتصاراً ظاهرياً باهظ الثمن فادح التكاليف أرسى أسس تغلغل متزايد للنفوذ الغربي، واستبدل خطر الخضوع للصاية الروسية بصاية أكثر خطورة من جانب أوروبا المؤتلفة.

ولم تمض ثلاث سنوات على الاتفاق الذي استند إلى مبدأ احترام وحدة أراضي السلطنة حتى بدأت عملية تفكيك للاتحاد الأوروبي لتحل محله تحالفات جديدة لا تشجع على الحفاظ على الوضع القائم في الشرق، فقد

حقق الجبل الأسود استقلالاً ذاتياً بتدخل أوروبي وتحت إشراف لجنة دولية «8 نوفمبر 1858»، ووافق الباب العالي - تحت ضغط فرنسا - على اتحاد إمارتي مولدافيا وفالاشيا وأنشئت حكومة واحدة اتخذت من بوخارست مقراً لها «1861»، وغادرت الحاميات العثمانية آخر مظاهر السيادة على صربيا لتصبح مستقلة من الناحية الفعلية «1867»، وحصلت كريت على جرة من الاستقلال الذاتي برضى أوروبا بمرسوم صدر في 10 يناير 1868، وهددت إمبراطورية النمسا والمجر، وروسيا بالتدخل رداً على قمع التمردات المحلية في البوسنة والهرسك بين 61 و1876، وبلغاريا «أبريل 1876»، مما أثار ثائرة الرأي العام في إستانبول احتجاجاً على سقوط ضحايا مسلمين والتدخلات المتحيزة لأوروبا لحساب مرتكبي الجرائم، وتحرك السلطان عبد العزيز لاحتواء المعارضة في الداخل، لكن تطورات الموقف تؤدي إلى خلع وتولية الابن الأكبر لعبد المجيد «الأمير مراد - 29 مايو 1876» مكانه بعد خمسة عشر عاماً قضاها في الحكم لم يكن خلالها فوق مستوى الشبهات، وقلما كان فوق الاتهام، وقاد البلاد إلى إفلاس حقيقي، وشكل عهده أكثر العهود تناقضاً وانفتاحاً على التغيير في التاريخ العثماني.

ولا يؤدي تغيير السلطان إلى تحسن الوضع، فقد تواصلت حركات التمرد في البوسنة والهرسك وبلغاريا، وشتت صربيا والجبل الأسود حرباً انتصر فيها الجيش العثماني، وأعلن الوزير الأول للسلطان عبد الحميد مدحت باشا الدستور ليجرد الدول الأوروبية من حججها الداعية إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة فحص المسألة الشرقية «2 يوليو 1876 - 20 يناير 1877»، لكن روسيا تعلن الحرب في 19 إبريل 1877م، وتنتصر ويضطر السلطان إلى الرضوخ ولا تسمح الدول الأوروبية التي غضت الطرف عن الحرب - للقيصر أن يقرر بمفرده مصير الشرق فتتدخل وتدعو إلى عقد مؤتمر موسع للصلح في برلين يسفر عن تقسيم إقليمي يضم خليطاً متبايناً من الإمارات والمناطق ذات الحكم الذاتي المستعدة لتمزيق إحداها الأخرى بهدف إحباط مساعي حكام سان بطرسبرج وبلغراد الرامية إلى تحقيق حلم وحدة سلافية كبرى، وخسارة الدولة العثمانية للجزء الأكبر من أراضيها البلقانية، وقبرص، وولايات أردهان

وكارس وباطوم بشرق الأناضول، وأكثر شعوبها اجتهداً ورفاهية مقابل وعود باطلة بشأن ضمان الدول لوحدة أراضيها.

وعلى ذلك فقد برز عام «1878» بوصفه علامة سوداء في طريق التنظيمات الذي تشكل من مزيج مختلط من الأزمات الداخلية، والمسيرة بل والخضوع والإذعان والتبعية لسياسة الدول العظمى جنباً إلى جنب مع الانطلاق الاقتصادي، والنهوض الثقافي، وعلمنة وتحديث المؤسسات، والتقدم في مجال حقوق الإنسان.

وفي الفصل الثالث عشر «النزع الأخير 1878 - 1908» تناول «فرانسوا جورجو» أوضاع الدولة العثمانية بعد معاهدة برلين، إذ خرجت الدولة ضعيفة، وقد لحقت بها خسارة إقليمية جردتها من جزء كبير من أراضيها «21 ألف كم²» ونحو خمس سكانها «5,5 مليون نسمة» واختزلت مواردها المالية، وتعرضت خلال السنوات التالية لاستقطاعات جديدة في ثيالبا وإيبيروس وروميليا الشرقية، وانتقلت تونس ومصر «81 - 1882» إلى حوزة دولتين كانتا تتظاهران بأنهما مدافعتان عن وحدتها، وأصبحت السلطنة دولة أسيوية لا تملك في أوروبا غير الممر المقدوني، وفي أفريقيا غير الساحل الليبي، ويشكل المسلمون ثلاثة أرباع سكانها، وخلفت الحرب الروسية «1877» أزمة عميقة في الذاكرة الجمعية للأتراك جعلتهم ينظرون بعين الشك إلى التنظيمات وسياسة تغريب مؤسسات الدولة والمجتمع، واضطلع السلطان عبد الحميد بمراجعة شاملة للمبادئ التي استندت إليها التنظيمات، فعطل العمل بالدستور، وكبح جماح المعارضين، وفرض سلطته في الداخل، وتبنى توجهات جديدة في التعامل مع الدول العظمى تقوم على حفظ التوازن، وتأكيد نوع من الحياد.

فعلى الصعيد الداخلي، نجح السلطان في أن يركز بين يديه سلطة ضخمة لم ينعم بها أي من أسلافه، ومارس السلطة خارج دائرة قصره بواسطة بيروقراطية تنمو بسرعة، وفرض على موظفيه ورجاله رقابة صارمة ومن ثم صارت دولته بوليسية، واستخدم الرقابة على المطبوعات، واضطلع باصلاحات

هامة في المجال القضائي والمواصلات والتعليم كانت امتداداً لجهود بدأها رجال التنظيمات، لكنها شكلت عبئاً على ميزانية الدولة واضطرتها إلى الاقتراض الخارجي، وأدت مركزة وتحديث بنية الدولة إلى زيادة تبعيتها، ومثلت «العودة إلى الدين» واحدة من أبرز سمات الدولة الحميدية، وذلك من خلال استخدام فكرة الجامعة الإسلامية بقصد تعبئة السكان المسلمين حول شخصية السلطان بوصفه «خليفة المسلمين» في محاولة منه لاحتواء النزعات الانفصالية للسكان المسلمين غير الأتراك «ألبان - أكراد - عرب»، وربط الولايات العربية بالدولة بشكل أكثر رسوخاً.

وقد شدد الغرب من ضغطه على الدولة العثمانية أول ضحايا النزعة التوسعية الأوروبية، ومنحته المزايا والامتيازات الواردة بنصوص المعاهدات التجارية الفرصة لتنمية المصالح المالية والاقتصادية والثقافية، وفي سنة 1881 جرت عملية تسوية للديون العثمانية من خلال إنشاء إدارة «للدین العام» ثم إدارة للتبغ «1883»، وقد تصرف الفريقان البريطاني والفرنسي سوياً وكأنهما يشكلان دولة داخل دولة، وعن طريقهما مدت الرأسمالية الأوروبية سيطرتها إلى قلب المالية والاقتصاد العثماني، وصارا رمزاً لتلك السيطرة البغيضة، وبسبب عجز الموازنة والنفقات العسكرية واصلت الدولة الحميدية الاقتراض، وبدأت الرساميل الأجنبية في التدفق على السلطنة، حيث أعطت الاستثمارات أفضلية للبنى الأساسية للمواصلات والقطاع المرتبط بالتجارة، ولم تسهم في التطور الصناعي، وإنما زادت من تفاقم وضعها كمورد للمواد الأولية وسوق للمنتجات الأولية المصنعة.

كما شهدت السلطنة اتساعاً غير مسبوق للنفوذ الثقافي الغربي، وقد مثله أحسن تمثيل تاريخ الإرساليات البروتستانتية الأمريكية بدءاً من عام 1830، التي نشطت في فتح المدارس لكي تقدم تعليماً أمريكياً لا صلة له بالنظام المدرسي العثماني، والوجود الثقافي الفرنسي القوي في أروقة وزارة الخارجية العثمانية، وفي مجال الأعمال والحياة الثقافية بوجه عام. وعلى الرغم من المحاولات التي قام بها القادة العثمانيون لإلغاء أو الحد من الامتيازات

الأجنبية، إلا أنها اصطدمت بالرغبة القوية في الإبقاء عليها من جانب الدول الغربية لتحول السلطنة إلى شبه مستعمرة، يجنبها المصير الأسوأ تعارض أطماع وتصادم مصالح هذه الدول بعضها مع بعض، ووجود سلطة مركزية قوية، وبيروقراطية مشبعة بروح المقاومة أتاحت للهيكل السياسي العام الحفاظ على استقلاله برغم جوانب الضعف والقصور.

وفي عهد السلطان عبد الحميد اضطلعت الدولة بتعدادات حديثة للسكان للمرة الأولى، وأنشئ مجلس إحصاءات عام 1891، وأنجز أول تعداد عام 1893، وكشفت التعدادات العثمانية عن زيادة طبيعية وكثافة سكانية ضعيفة نسبياً «6 أفراد لكل كم²»، وحالة صحية ما زالت بحاجة إلى التحسن وبروز ظاهرة الهجرة كعامل رئيسي في زيادة عدد السكان حيث استقبلت أراضي السلطنة مسلمين فارين أمام التوسع الروسي في اتجاه البحر الأسود والقوقاز ووسط آسيا، ونازحين جدد عقب نشوب الأزمة البلقانية والحرب الروسية التركية «75 - 1877»، وجراكسة وجماعات صغيرة من تتر القرم وقازان والأذربيجانيين «بين 1881 و1914» ومسلمين يتكلمون اليونانية هجروا كريت بعد استقلالها عام 1897، وإن لم تنجح الحكومة العثمانية في التصدي لتيار الهجرة اليهودية وتطويق آثارها السياسية، وسجلت إخفاقاً ذريعاً كان يرجع بلا شك إلى ضعف الإدارة المحلية، وسياسة الدول - وبخاصة ألمانيا وروسيا - التي شجعت الحركة الصهيونية وقدمت الدعم اللازم لها.

وقد ظلت السلطنة دولة زراعية حتى أواخر القرن التاسع عشر، وأحرزت الزراعة العثمانية تقدماً لا بأس به برغم المعوقات، واحتلت زراعة الحبوب المكانة الأولى وعلى رأسها القمح يليها الحاصلات التصديرية «القطن - الزبيب - التين - التبغ»، وتضاعف إنتاجها ما بين مرتين إلى أربع مرات فيما بين 1860 و1914. ومع تطور الزراعة حدثت تحولات اجتماعية في الريف أبرزها التكوين المحدود لاستثمارات كبيرة حديثة، وظهور بروليتاريا ريفية وبخاصة في قليقيا وإقليم أزمير وحول أضنه، وتباين اجتماعي متزايد بين المدن - الموانئ المتطورة والسريعة النمو، والمدن المتوسطة الموجودة

بالداخل التي تميزت بركود ديموجرافي وتدهور الحرف والصناعات، وظهور بروليتاريا ذات اتساع محدود بالمدن الكبرى تعيش في ظروف صعبة، وصعود البيروقراطية، وتكون طبقة متوسطة بين صفوف الأقليات غير المسلمة وبخاصة اليونانيين والأرمن، وانعكاس هذه التطورات على المشهد الحضري للمدن.

وفي هذا السياق شكلت العاصمة «استانبول» عالماً قائماً بذاته تمثلت فيه اتجاهات التطور الاجتماعي بسائر المدن العثمانية بحكم وضعها وامتدادها الجغرافي، وتراثها التاريخي، ودورها السياسي والثقافي، وشهدت نمواً ديموجرافياً زاد من عدد سكانها من 391 ألف إلى حوالي مليون بين عامي 1844 و1900م، وتوزع هؤلاء بين مسلمين وغير مسلمين بشكل متساو تقريباً، وأدى تحديث المواصلات إلى تقارب أحيائها المختلفة برغم اتساعها الذي اكتسب سرعةً بالغةً خلال نفس الفترة، وظلت الحياة الثقافية بها برغم الرقابة مفعمة بالحركة على مستوى النشر والفنون والأفكار، وبدت مشربةً بمثل الغرب أكثر من ذي قبل، وتقدمت الصحافة وتميزت الكتب والصحف بانفتاح واسع على العالم الغربي، وشكل وجود الأقليات والأجانب إحدى السمات المميزة وبخاصة في مجال المسرح والموسيقى، وبدا أن هناك سعيًا لاستلهام الغرب في جميع المجالات، مع ظهور رد فعل ضد التغريب يرمي إلى استعادة مكانة معينة للقيم والمفاهيم التقليدية للعمارة، والبحث عن ثقافة خاصة بالأتراك في مجالات اللغة والأدب والشعر.

وفي أواخر القرن عادت الثورات القومية إلى الظهور، فسويت مشكلة كريت سريعاً بمنحها حكماً ذاتياً تحت إشراف أوروبا «1897» وظلت مقدونيا حتى عام 1912، ومرت الولايات الأرمنية باضطرابات وقلقل دامية، وقاد سعي السلطان عبد الحميد لتحديد الروس والإنجليز والحيولة دون تمزيق أملاكه من خلال تعزيز المصالح الألمانية في قلب السلطنة - مشروع إنشاء خط سكة حديد بغداد - إلى تفاهم الدول الإمبريالية حول اقتسام مناطق النفوذ، وحدثت تقارب أنجلو - روسي جد خطير بالنسبة لبقاء السلطنة.

وقد أدى الاستبداد الحميدي والكراهية المشتركة له، إلى ظهور حركة

«تركيا الفتاة» عام 1889، وبرز من بين صفوفها أشخاص ينتمون إلى أصول جد متبانية «أتراك - عرب - أكراد - أرمن»؛ لكي تندد بالاستبداد، وتدعو إلى المساواة بين جميع مواطني السلطنة، وتأمين وحدتها، واستعادة النظام الداخلي وإعادة العمل بدستور 1876، وانتشرت الحركة وتطوره بسرعة بين أعوام 95 و1897، وبذل السلطان المنزعج قصارى جهده لسد الطريق على المعارضة بالخارج، لكنها انبعثت من جديد ثم انقسمت إلى فصيلين، الأول: يدعو إلى الليبرالية اللامركزية، والثاني: يؤيد فكرة المركزية السلطوية، ويرى أن النظام اللامركزي لو أخذ به كفيل بتمزيق وحدة السلطنة التي ينبغي لها أن تستند إلى العنصر التركي لضمان بقاء الدولة وتحقيق الرقي لها.

ومنذ عام 5 - 1906م سار تاريخ السلطنة بخطى متسارعة، فالانتصار العسكري الياباني على امبراطورية القياصرة وجد صدى عميقاً له في كل تركيا، والوضع الداخلي ازداد تأزماً، وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسرعة، وتواصلت الأزمة الاقتصادية واشتدت خلال شتاء 7 - 1908م، ونشبت تمردات في شرق الأناضول لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك فشل سياسة عبد الحميد الإسلامية، وأصبحت المشكلة المقدونية في مأزق، وشدت الدول الأوروبية من ضغطها على الحكومة العثمانية، وأضافت التطورات الدبلوماسية المزيد إلى الهموم العامة ليجد المنتمون إلى «تركيا الفتاة» أنه لا بد من الانتقال إلى دائرة الفعل، وإعادة العمل بالدستور، والحيلولة دون تمزيق أوصال الدولة... لتبدأ ثورة «تركيا الفتاة» في التحرك...

وفي الفصل الرابع عشر «موت امبراطورية 8 - 1923» يعرض «بول دومون، وفرانسوا جورجو» للتطورات المتلاحقة التي مرت بها السلطنة، فقد تزايد الاضطراب في مقدونيا، وتزعمت لجنة الاتحاد والترقي حركة العصيان، ونشبت تمردات في مناطق أخرى، ورضخ السلطان بإصدار إرادة سلطانية تعيد العمل بدستور 1876، وإعلان إجراء انتخابات وعقد مؤتمر البرلمان لينجح بذلك انقلاب فتح المجال أمام سلسلة من التغييرات العميقة على مدى عشر

سنوات، لكن النظام الجديد اصطدم بعدة مصاعب سياسية واجتماعية ودبلوماسية أفقدت المنتمين إلى «تركيا الفتاة» مصداقيتهم وأثارت سخط الرأي العام عليهم وحدثت مصادمات ومشاهد عنف ومذابح كادت أن تؤدي به، لولا تدخل جيش مقدونيا الذي زحف على استانبول بقيادة محمود شوكت باشا، وأعلن الأحكام العرفية وعاقب المعارضين، وقرر مجلس النواب ومجلس الشيوخ في اجتماع مشترك خلع السلطان ونفيه وإحلال أخيه محمد رشاد محله «أحداث يوليو 1908 - أبريل 1909».

وقد عرفت السلطنة تطوراً اقتصادياً سريعاً شجعت عليه سياسة اللجوء إلى الرساميل الأجنبية والتنافس الحادة بين الدول، فارتفعت الأسعار وعانى الاقتصاد من تضخم زاد من وضع الأجراء والمستخدمين والبسطاء هشاشة، واستمر التغريب أكثر فأكثر، وتحررت القوى الاجتماعية أسيرة العهد الحميدي واكتشف المجتمع لأول مرة: حرية التعبير والصحافة والاجتماع، وبرزت ثلاث جماعات قلما دار الحديث عنها من قبل هم: النساء - العمال - المثقفون، وانبثق تياران: إسلامي وتغريبي ثم ظهرت تدريجياً «نزعة قومية تركية»، مثلت طريقاً ثالثاً، لكن تأثير أفكارها وقتئذ كان محدوداً، وقلما وجدت لها جمهوراً خارج أوساط بعينها في سالونيك واستانبول.

استعادت لجنة الاتحاد والترقي نفوذها، وأصبحت القوة السياسية المهيمنة في الدولة، وقد سعت إلى الحفاظ على تكامل وحدة السلطنة، ونظمت نفسها في ظل الجيش، ومدت نفوذها في الولايات، وأنشأت تنظيمات هرمياً كاملاً، واستندت إلى كبار ملاك الأراضي في الريف، والطبقات المتوسطة في الحضر، واجتهدت في تعبئة الجماهير، واعتمدت جماعة «تركيا الفتاة» تطبيق الشق الأول من شعارهم «الاتحاد» عبر الدعوة إلى اتحاد جميع العناصر العرقية بكافة أنحاء السلطنة، وإنهاء الاتجاهات الاستقلالية، والانفصالية، والخصوصية بين صفوف القوميات، وإلغاء نظام الملل - الجماعات العرقية الدينية شبه المستقلة - وآمنت بفكرة دولة واحدة لا تقبل التجزئة متأثرة في ذلك بالثورة الفرنسية لتصطدم بمفهوم قوميات السلطنة

المختلف عن الاتحاد، وتستأنف الصدامات بين الأكراد والأرمن في الشرق، وتنشب القلاقل في ألبانيا، وهكذا أدت إعادة الدستور إلى تفاقم المشكلات القومية بدلاً من أن تخفف من حدتها.

جربت جماعة «تركيا الفتاة» التفاوض، ثم اجتهدت في تطبيق تصورهما المركزي للإتحاد عبر سلسلة من التدابير أفضت كلها إلى إثارة السخط لدى الألبان وعرب سوريا ويونان وأرمن من استانبول، وسعت إلى الانتقال بالسلطنة في حالة «شبه المستعمرة المُستغلة» من جانب الدول العظمى إلى حالة دولة ذات سيادة تهيمن على مواردها الخاصة، لكن سياستها الخارجية اصطدمت بصعوبات جسيمة وانقسمت الجماعة على نفسها، وأصبحت السلطنة أكثر عزلة عن ذي قبل، وعندما احتلت إيطاليا طرابلس الغرب «سبتمبر - أكتوبر - 1911»، وثار ألبانيا «11 - 1912» لم تستطع أن تفعل شيئاً سوى الاعتراف بضم طرابلس الغرب وبرقة والتسليم بمطالب القوميين الألبان، مقابل اعتراف هزيل بسلطة السلطان الروحية بصفته خليفة على المسلمين رغبةً منها في التفرغ لمواجهة خطر اندلاع حرب البلقان التي شنها بالفعل ائتلاف بلقاني مكون من صربيا وبلغاريا واليونان والجبل الأسود، وأفضت، إلى إرساء أسس تقسيم إقليمي جديد حقق مكاسب للائتلاف، وحرّم تركيا من أغلب ممتلكاتها الأوروبية.

وفي الفترة ما بين الحرب البلقانية والحرب العالمية الأولى «أغسطس 1913 - أغسطس 1914» حدث تحول في فكرة التعايش الأخوي بين شعوب السلطنة إلى الاتجاه صوب تمجيد الأمة التركية، وترسخت في الأذهان ضرورة نزع نير الرأسمالية الأوروبية واستعادة السيطرة على روافع الاقتصاد التركي لكي يتحقق الاستقلال، لكن هذه النزعة كانت لا تساوي شيئاً أمام الإخضاع المتزايد للسلطنة لحساب الدول العظمى، ولجأت حكومة الاتحاديين إلى التضامن الإسلامي سعيًا وراء اجتذاب الولايات العربية إلى صف القضية العثمانية، لكن توجه الاتحاديين الديكتاتوري أثار سحباً من الريبة والشكوك حول نواياهم الحقيقية. وغداة نشوب الحرب العالمية الأولى تحالفت تركيا

مع دول وسط أوروبا الحصن الوحيد الممكن في وجه أية ضربات روسية عنيفة محتملة، لكن القوات العثمانية منيت بسلسلة من الإخفاقات في مقابل نجاح وحيد باهظ الثمن في الدردنيل، وانخرطت البلاد في حرب منسوجة من العذاب والخراب والأهوال التي لا تحتمل، واختزلت مطرقة الإبادة والمذابح والنفي والتشريد مئات الآلاف من الأرض والمسلمين والمسيحيين، واقتسمت الدول المتحالفة باستخفاف أملاك السلطان الآسيوية، وبدت السلطنة وكأنها لا تقاتل الأعداء وحدهم، وإنما أيضاً ضد موتها هي نفسها.

خسرت تركيا الحرب، ووقعت مع الحلفاء اتفاقاً «اتفاق مودروس - 30 أكتوبر 1918» تضمن بنوداً قاسية، وأضفى طابع استسلام غير مشروط على الهدنة لتصبح خرافة دولة مستقلة لا وجود لها إلا على الورق، وساد جو من الفتور والانهازمية، لكن الجمعيات الوطنية أخذت في الانتشار، ونظمت نفسها في استانبول والمدن الرئيسية إلى أن نزل الجنرال مصطفى كمال إلى صامسون في 19 مايو 1919، وهناك سعى إلى رد الثقة إلى الجيش العثماني، وأعاد تجميع كل حركات المقاومة تحت سلطة موحدة ضد المحتل الأجنبي، ورفض الإذعان لتوجيهات حكومة استانبول، وقطع روابطه بالسلطة المركزية لشن معركته السياسية الكبرى، وليشهد الأناضول نزعة قومية تركية في كامل إنطلاقتها اتخذت من أنقرة مقراً لها.

انقعدت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا في 23 أبريل 1923، وواجه القوميون سلسلة من التمردات في غرب ووسط الأناضول بتحريض من الحلفاء والباب العالي، واستخدموا كل سلاح ممكن للنضال ضد المحتل، في حين تورطت حكومة استانبول في مساومات صلح طويلة انتهت إلى الإذعان لشروط دول الوفاق، وتكريس تمزيق السلطنة، واختزال تركيا إلى مجرد دولة أناضولية صغيرة محصورة بين بلدين ما تزال حدودهما غير واضحة «أرمينيا واليونان» - معاهدة سيفر 20 أغسطس 1920 -، وهو ما لم يوافق عليه أو يرضى به القوميون فقاتلوا لإسقاطه، واستمرت الأعمال الحربية، وتوجت جهودهم بالنجاح بعد عامين، وعقد اتفاق لوزان - 24 يوليو 1923 - ليمحو مهانة

معاهدة سيفر وتؤكد تركيا الكمالية ذاتها كأمة حرة مستقلة تتعامل مع الدول الأخرى على قدم المساواة. ولا ينتظر مصطفى كمال طويلاً، إذ سارع وحتى قبل توقيع وثيقة لوزان، إلى إلزام الجمعية الوطنية بالتصويت لصالح إلغاء السلطنة «نوفمبر 1922»، ثم إعلان الجمهورية «29 أكتوبر 1923»، وإلغاء الخلافة «3 مارس 1924» ليمحو بذلك الآثار الباقية من النظام القديم، ويبدأ عصر جديد شكل منعطفًا حاسماً في تاريخ تركيا المعاصر.

وبعنوان «الفن العثماني» يؤكد «چان پول رو» في «الفصل الخامس عشر»، على أن الفن العثماني برغم المؤثرات المتباينة التي تعرض لها، فن إسلامي له شخصيته القوية وروحه الإبداعية التي تجعل منه مختلفاً عن فنون المغرب أو مصر أو إيران بل وعن الفن السلجوقي في الأناضول الذي يدين له بالكثير لأن الدولة العثمانية مسلمة، وتلتزم في إبداعاتها من حيث الجوهر بالأوامر الدينية وأيديولوجية الإسلام، ولأن له جذوراً في العالم الإسلامي، وتجمعه بفنون الإسلام سمات مشتركة، فالفن العثماني فن سلطاني يقع حيث يكون السلطان، وتعطي الحضارة العثمانية مكان الصدارة للعمارة التي استندت للمعارف التقنية الضرورية وتتميز بحس تنظيم المكان، وتوازن الكتل، وتملك قيمها الجمالية الخاصة، وهي حضارة مدنية بالأساس لا تمس عمارتها القرى إلا قليلاً، ومركز المدينة هو المسجد الكبير الجامع البناء الأكثر أهمية وتمثيلاً لمختلف مدارس العمارة الإسلامية، والأثر الوحيد الذي كتب له اجتياز العصور.

تعرض الفن العثماني لمؤثرات متباينة «بيزنطية - إيطالية - إيرانية - سورية» ذابت جميعاً في كل موحد بدرجة قوية، وأبقى العثمانيون على تراث أسلافهم الأناضولي في اختيار المواد وما يزينها، والاهتمام بإنشاء خانات المسافرين والمدارس والأضرحة، وأعادوا للمسجد تفوقه المطلق، وابتكروا بنايات مهية مختلفة تماماً عن سابقتها، وأدخلوا الزخرفة الغزيرة التي تعتمد على التلوين أكثر من النحت ولا تسيء أبداً إلى خطوط الأثر، واستخدموا الأشكال الهندسية والزخارف النباتية والكتابات والنقوش. وفي مقابل ضياع

عدة تقاليد صناعية عظيمة خاصة بالنجارين وصناع التحف، شجع العثمانيون صناعة تجليد الكتب وأدخلوها إلى أوروبا عبر البندقية، واهتموا بالترقين «تجويد الخط وتحسين الكتاب وتزيينه»، وتميزت صناعة المنسوجات بنشاط عظيم، وأبقوا على فن تشكيل الخزف الإسلامي في الوقت الذي تدهور وكاد أن يموت في كل مكان آخر، ونشروا صناعة الطنافس «الأبسطة» بشكل تدريجي في بقية بقاع الأرض بعد أن كانت وقفاً على العالم التركي - الإيراني.

ثم يعرض «چان پول» لتطور المسجد العثماني، والتأثيرات العميقة لكنيسة آيا صوفيا أعظم الكنائس البيزنطية على المعماريين العثمانيين الذين اتخذوا منها نموذجاً جرى استنساخه بكل التنوعات الممكنة، وتلقت العمارة دفعةً قوية على يد سنان «المولود بقيصرية عام 1489»، الذي جدد فنّها تجديداً عميقاً، ودشن الكلاسيكية العثمانية لتستمر بعد موته برغم الانحطاط في كافة المجالات، والأشكال الأخرى للفن العثماني كالبیت، والعمارة المدنية «الأسبله - الحمامات - الخانات - الجسور - الحصون - الأضرحة - القصور - التصوير.

ويختتم «أندريه ريمون» هذا الفصل بدراسة موجزة يبرز فيها السمات العامة للعمارة في البلدان العربية، إذ تعرضت جوانب القصور في المجالين الفكري والفني لأقصى نقد، مع أن تلك الفترة لها أهمية كبيرة في تكوين الزخرفة المدنية، وتركت لنا أثراً هاماً ومدناً عربية تقليدية دامت ثلاثة أو أربعة قرون، وميزت البنية الحضرية بشكل بالغ القوة. ثم يقدم تصنيفاً تاريخياً لخمسة عشر مسجداً ومدرسة بالقاهرة وحلب ودمشق تنتمي جميعاً إلى نماذج جرت تجربتها في إستانبول ومدن عثمانية كبرى، وتندرج ضمن تراث كانت خصائصه الأساسية محددة تماماً، لكنها تنهل أيضاً من أساليب محلية يعتبر تواصلها على مدى أربعة قرون ظاهرة مثيرة، وتعبّر عن حدوث تطور داخلي نحو دمج نسبي بين عناصر مستمدة من تراث محلي وعناصر مستوردة ساعدت على تقدم العمارة والزخرفة نحو أشكال جديدة.

ويعنون «الحياة الفكرية والثقافية في الامبراطورية العثمانية» - الفصل السادس عشر والأخير - يؤكد «لوي بازان» على أن تعبير «الامبراطورية» يبدو مناسباً عند الإشارة لتلك الدولة العظمى المطلة على البحر المتوسط التي أسمت نفسها «الدولة العثمانية»، لكونها وحدثت تحت قيادة تركية جماعات سكنية عديدة ذات لغات وديانات وثقافات مختلفة على مدار قرون، وقامت بصهر قيم متباينة في عملية تلاقح طبيعي أدت إلى إنتاج ثقافة أصيلة ذات ثراء عظيم حققت الانسجام والتماسك بين عناصر كانت قبل ذلك غير منسجمة، وحققت لها قدرة كبيرة على الذبوع والانتشار.

وفي محاولة لفهم التاريخ الثقافي العام يعرض «بازان» لمكونات الثقافة التركية العثمانية وأصولها الأولى سواء قبل الإسلام أو بعده، إذ توصل الأتراك إلى تمثل الثقافة الإسلامية المركبة بالفعل «عربية - فارسية» عبر عملية مواءمة بطيئة، وظهر أثر الأساس البيزنطي بشكل بالغ الوضوح في العمارة، وظلت التركية شفوية ومحدودة الانتشار في المدن حتى منتصف القرن الثالث عشر حين حدث توسع للغة التركية فكتبت التركية بحروف عربية، وأنتجت أعمال هامة، وكتب شعراء متصوفة قصائدهم بالتركية، وتطور النشر، وترتب على إنشاء إمارات تركية على أنقاض دولة الروم السلاجقة ميلاد فكري وثقافي حقيقي جديد، وبعد نقل العاصمة إلى إستانبول أصبحت الحياة الثقافية تنظم حول مركز مهيب يقع بين أوروبا وآسيا بعد أن كانت محلية في بورصة ثم في أدرنة، وتغلبت عناصر البقاء والاستمرارية على التطور الفكري والثقافي، وظهر أثر ذلك بوضوح في الأدب وبخاصة الشعر حيث استطاع شعراء البلاط أن يطوروا لغة شعرية مثقفة بشكل متزايد مع احتفاظها من حيث الجوهر ببنية اللغة التركية ونحوها أو اختزالها اختزالاً فريداً، وخلال العقد الثاني والثالث من القرن الثامن عشر عالج الشعر نفس الموضوعات لكن بنبوة رشيقة مختلفة، وظهرت جماليات الشعر أقل تقليدية، وابتكرت أشكالاً جديدة للتجريد العاطفي قدمت في إطار روائي مدهش، لكن محاكاة أعمال الأسلاف الكبار استمرت دون إضافة كثير من الأفكار الأصلية حتى بدء إصلاحات 1839 حين تحولت الصفوات العثمانية تدريجياً عن مخلفات الماضي تحت تأثير الأدب

الأوروبي إلى تبني أشكال ومضامين جديدة.

وفي مقابل هيبة الشعر المثقف المحصور ضمن نادي الأدباء، انتشر شعراء شعبيون أو شبه شعبيين في سائر الولايات، وبين القبائل البدوية في الأناضول، ونشر هؤلاء قصائدهم الأسطورية وملاحمهم الطويلة بصحبة آلة ذات أوتار مضمونة - الساز - شفاهة أو بشكل عرضي في مباريات الارتجال الشعري حيث ازدهر هذا الفن وسط الشعب على يد آلاف من مجهولي الأسماء، وصادف قبولاً واستحساناً، وكان له جمهور أوسع بكثير من جمهور شعراء البلاط. كما لم يغيب النشر عن الساحة الأدبية، حيث حفظ التراث الشفهي شواهد عديدة: حكايات - أساطير - قصص روائية، ووجد النشر المكتوب تمثيلاً واسعاً له في الأدب التركي.

أما الكتابة التاريخية، فترجع بدايتها إلى ما بعد الاستيلاء على القسطنطينية، إذ دونت حوليات بأمر من السلاطين بهدف تمجيد مآثرهم ومآثر أسلافهم، وكتبت حوليات أخرى مستندة إلى شهادات مباشرة اعتبرت وثيقة أساسية، وظهرت بدعة كتابة أخبار غزاة البحر أُمثار خير الدين بربروسا «غزوت نامة» خلال القرن السادس عشر، وحدث تجديد مع كتاب أخذوا في الحسبان المصادر الأوروبية أمثال المؤرخ نعيما «1655 - 1716» والرحالة أوليا جلبي «16 - 1683»، ووجدت أعمال أخرى ذات أهمية تاريخية مثل أخبار السفارات إلى الغرب والأجانب الأدبية التي تناولت مجالات: الملاحة البحرية - العلوم الجغرافية والفلكية الملاحية - الجغرافيا العالمية، وأنشئت أول مطبعة تركيا في إستانبول عام 1729. ووجد أدب نسائي اقتصر على أوساط الحريم، ولم ينتشر خارجها، وأجناس شبه أدبيه صغرى اعتبرت مبتذلة.

ومع انحدار السلطة العثمانية في وجه قوة أوروبا المتنامية، بدأت حركة الأخذ والاقتباس عن الغرب في كافة المجالات العلمية والتقنية وبخاصة في المجال العسكري، وانتقلت إلى المؤسسات والثقافة التركية وتبنت النخبة والقادة أسلوب الحياة الأوروبي، ومس التأثير الفكر السياسي، واجتذبت الحركة الرومانسية جيلاً أدبياً جديداً، وظهرت عدة أعمال تاريخية دون تجديد

حقيقي، وخاض المتمسكون بالتراث الإسلامي معركة يدعمها العوام والعلماء في مواجهة تيار التغريب، ولعبت الصحافة دوراً أساسياً في التجديد الفكري والسياسي، وأنشئ تعليم عام على نطاق واسع في ظل حكم السلطان عبد العزيز، وظهرت مجلات أدبية وفنية ومسارح على النمط الغربي. وبوجه عام كانت مختلف الأجناس الأدبية الأوروبية ممثلة عند نهاية عهد السلطنة، ووجدت العلوم الحديثة بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعية أنصاراً أكفاء، ومس التغريب الفنون الموسيقية، والرسم الزيتي، والنحت، وشهدت الزخرفة والعمارة الغربيتان توسعاً سريعاً أدى أحياناً إلى فن مختلط من النوع الاستعماري «كولونيالي».

لكن بينما كان تحديث السلطنة يسير بخطى متسارعة، ويتحقق بشكل مميز بالحيوية، ويقطع تأورب الطبقات الحاكمة شوطاً بعيداً عن المدن، واصلت الأرياف والأحياء المدنية الشعبية الحياة في عالم ثقافي تقليدي صاغته قرون من إسلام محافظ، لينشأ عن ذلك ازدواجية ثقافية شكلت واحدة من أعقد المشاكل التي واجهت أتاتورك وأنصاره في سعيهم إلى جعل تركيا جمهورية علمانية وعصرية توجه بصرها بثبات شطر أوروبا.

- ومن خلال العرض السابق يتبين الآتي:

1 - أتى هذا الجزء من الكتاب مثل سابقه «الجزء الأول» عاماً وشاملاً، وقدم صورة غنية بالتفاصيل استكمل بها المؤلفون التأريخ للدولة العثمانية في فترة حرجة تميزت بالتغيرات المتسارعة والتطورات المتلاحقة، وكانت بمثابة الخلفية التي انبثق عنها وتشكل منها تكوين تركيا المعاصر.

2 - وفق المؤلفون في إبراز أهم ملامح التغير في التاريخ العثماني بعد سنة 1774م، فقد تعرضت السلطنة لتمزق تدريجي نتيجة لضغوط أوروبية، وتنافس استعماري محموم على أملاكها، وأدخلت إصلاحات بإيعاز من الغرب وتحت ضغط منه لم تفلح في إنقاذ السلطنة من الهوة السحيقة التي باتت مهددة بالتردي فيها، وعانت البلاد من تغلغل متزايد للنفوذ الغربي أفضى إلى

خضوع وتبعية سياسية لأوروبا، وهيمنة على الاقتصاد العثماني، واتساع غير مسبوق للنفوذ الثقافي الغربي، ونشبت حركات تمرد وثورات عاصفة.

أما على الصعيد الداخلي، فقد أدخلت إصلاحات ذات طابع غربي قوامها الاقتباس والأخذ عن أوروبا في مختلف مناحي الحياة وكافة أجهزة الدولة وشئون المجتمع، وصيغت قوانين وتشريعات وأنشئت هياكل مأخوذة عن الغرب المسيحي، وجرت عملية علمنة واسعة للتعليم المدني، وأوروبا لنظم التعليم والتدريب العسكري، وأعيد تنظيم القوات البرية والبحرية، وتقدمت الزراعة، وزاد عدد السكان، واتسعت المدن توسعاً ملموساً، وجرى الأخذ بتنظيم حضري مستعار من هندسة المدن الأوروبية، وسيطرت الرأسمالية الأوروبية على المالية والاقتصاد العثماني نتيجة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل الإصلاحات، وتدفقت الرساميل الأجنبية على السلطنة دون أن تسهم في إحداث تطور صناعي، وإنما لتكرس من وضعها كبلد تابع، واستمر التغريب بقوة، وتعالّت الصيحات تنادي بإنهاء حالة «الدولة شبه المستعمرة»، وتمجد وتعلي من شأن الأمة التركية، وتطالب بضرورة نزع نير الرأسمالية الأوروبية، واستعادة السيطرة على الاقتصاد التركي.

3 - نجح «جان پول رو، وأندريه ريمون» في تقديم صورة متوازنة عن القيمة الحقيقية للفن العثماني، ووضعه بين مختلف عصور فنون الإسلام، بوصفه تطويراً وامتداداً طبيعياً لها في بعضها، وانقطاعاً وإهداراً لبعضها الآخر، وابتكاراً وإبداعاً ساعد على التقدم نحو أشكال جديدة لصنف ثالث منها (ص 359 - 363، 413 - 422).

4 - أحسن «لوي بازان» صنفاً حين تطرق في دراسته «عن الحياة الفكرية والثقافية» إلى تناول مجالات قلما حظيت باهتمام الباحثين، ودرج الكثيرون على استبعادها وعدم التعرض لها مثل الشعر الشعبي «449 - 452»، والكتابة التاريخية «452 - 457»، وأجناس أدبية تدرج ضمن علوم: الملاحة البحرية - العلوم الجغرافية والفلكية الملاحية - الجغرافية العالمية - الأدب النسائي «457 - 461»، على الرغم من أهميتها ودلالاتها على بلوغ مستوى معين من التطور

الفكري والنهوض الثقافي.

5 - تلخص مسيرة السلطنة العثمانية باعتبارها الإطار السياسي الأعم والأشمل الذي انضوى تحت لوائه القطاع الأكبر من ديار الإسلام، تاريخ معظم الولايات العربية وبخاصة خلال فترة التحول والانتقال من الحكم العثماني إلى الخضوع لسيطرة الدول الغربية، ولعل أبرز مثال على ذلك مصر في القرن التاسع عشر التي جمع بينها وبين تركيا عدد من أوجه التشابه نجملها في الآتي:

(أ) إنفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية، وتدفق عدد من رجال المال والتجارة والمغامرين الأوروبيين بحثاً عن الثروة، وإنشاء بنوك ومصارف اهتمت بتمويل شركات مختلفة تنتمي إلى قطاع المواصلات والخدمات العامة للبلديات بهدف تحقيق عائد سريع، وريخ كبير من وراء استثماراتها، دون أن تحقق نهضة صناعية، أو تسهم في التطور الصناعي للبلاد «مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 111، 112، 117 - 120، 183 - 185، محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص 226 - 228، 296 - 302، راشد البراوي ومحمد حمزة عليش: التطور الاقتصادي في العصر الحديث ص 110 - 112».

(ب) إرساء أسس نزعة ليبرالية في مجال العلاقات التجارية أنهت بشكل حاسم نظام الاحتكار، وحدث توسع اقتصادي موجه إلى الغرب يستند أساساً إلى الزراعة (مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، ص 114، 115، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي ص 89 - 99).

(ج) تطور في حركة التجارة - وبخاصة الخارجية - فتح الأبواب أمام الواردات الأوروبية، وأصاب الإنتاج الحرفي المحلي بضرر بالغ، أو على الأقل حال دون إنشاء صناعة قوية (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 115، 116، لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي، ص 312 - 315، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي ص 101 - 108).

(د) تراكم الديون، وإنشاء إدارة عثمانية «للدین العام»، و«صندوق للدين المصري العام» مكون من ممثلين مختارين بعناية من قبل حكوماتهم، ويتلخص عملهم في تسلم المبالغ المخصصة للدين من مصادرها، وتوزيعها على الدائنين. وإلى جانب صندوق الدين المصري العام وجد مراقبان أحدهما إنجليزي للإيرادات، والآخر فرنسي للمصروفات في سنة 1876م، في حين جرى إنشاء «إدارة للتبغ» بتركيا برساميل فرنسية لإدارة إيرادات التبغ في سنة 1883م، وكلاهما تصرف بمرور الوقت بصفة دولة داخل دولة، وعن طريقهما مدت الرأسمالية الأوروبية سيطرتها إلى قلب المالية والاقتصاد العثماني ثم المصري (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 181 - 183، لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي، ص 315 - 328، البراوي وعليش: التطور الاقتصادي، ص 120 - 135، يحيى محمد محمود: الدين العام وأثره في تطور الاقتصاد المصري 1176 - 1943، تاريخ المصريين «129»، القاهرة، 1998، ص 64 - 99)، ومن قبلهما التونسي في سنة 1869م، (أحمد أمين: زعماء الإصلاح، ص 179 - 181).

(هـ) بروز ثلاث تيارات، الأول: إسلامي رفض الغرب وأبى مصالحته، ودافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتي ومنبع المقومات الأصلية، ورأى ضرورة العودة بالإسلام إلى معينه الصافي والأخذ بالاجتهاد لاستعادة دين يتفق مع العقل، ويدعو إلى التفكير، دين قادر على تبني العلوم الحديثة لإنقاذ المجتمعات الإسلامية من حالة التأخر والجمود (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 260 - 262، محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، ج 1، ط 2، مكتبة الآداب، القاهرة: 1954، ص 291 - 307).

الثاني: تغريبي، يدعو إلى نبذ كل ما هو قديم وموروث، بزعم أنه مصدر النكوص والجمود فالضعف، وأبدى حماسة للاقتباس والنقل عن الحضارة الغربية، ونشر علوم الغرب وثقافته ونظم حكمه وأساليبه التعليمية.

وفي هذا السياق تبنى دعاة التغريب الأتراك، برنامجاً كاملاً توافقت خطوطه العريضة تقريباً مع ما أخذ ونادى به زملاؤهم المصريون فيما بعد

بحكم أن المصدر الذي استقى منه هؤلاء جميعاً أفكارهم واحد وهو الغرب، وبخاصة المتطرفين منهم فقول عبد الله جودت بأن التغريب ضرورة مطلقة للسلطنة العثمانية، و«ليست هناك حضارة غير الحضارة الأوروبية، ولا بد من الأخذ بها بوردها وشوكها» (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 262)، تماثله دعوة سلامة موسى إلى الاندماج في الغربيين إندماجاً كاملاً، ومناداة طه حسين بحمل مصر على الحضارة الغربية، وطبعها بطابعها، وقطع ما يربطها بموروثها وإسلامها (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 2، ط 2 مكتبة الآداب، 1955، ص 216 - 224).

كما أن دفاع دعاة التغريب الأتراك عن حقوق المرأة، ودعوتهم إلى تحديث الأسرة، وتبني الأبجدية اللاتينية، والنضال ضد المدارس التقليدية والعلمنة لا تختلف في مجملها عن دعوة قاسم أمين إلى تحرير المرأة (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 1، ص 273 - 291)، ودعوة طه حسين إلى تضيق الخناق حول الأزهر، وإخضاع التعليم الابتدائي والثانوي فيه لإشراف الدولة، واللغة العربية لتطور ينتهي بها إلى أن تصبح الفصحى التي نزل بها القرآن لغة دينية فحسب كالسريانية والقبطية واللاتينية واليونانية، وتهجم سلامة موسى وسخريته اللاذعة من وزارة الأوقاف والمحاكم الشرعية بوصفها «أجساماً شرقية تؤخر تقدم البلاد»، ومن «جامعة الأزهر التي تبنت بيننا ثقافة القرون المظلمة»؟ (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 2، ص 317).

الثالث: توفيقى ذو نزعة قومية في تركيا، سعى إلى البحث عن قيم وحياة اجتماعية جديدة تمزج بين الموروث الثقافي والحضارة الغربية (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 264)، وفي مصر إلى اتخاذ الإسلام كأساس لحركة الإصلاح بعد تفسير نصوصه وتأويلها تأويلاً جديداً يتفق مع أساليب الحياة والتفكير الوافدة من الغرب (محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية، ج 1، ص 307 - 348).

6 - لا شك أن الازدواجية الثقافية التي أنهى بها «لوي بازان» دراسته

وكانت خير ختام للكتاب حقيقة لا مرأى فيها، وتلخص ليس مشكلة تركيا الحديثة فحسب، بل مشكلة معظم إن لم يكن كل الإقطار الإسلامية، وقد أوجدت تلك الإزدواجية أزمة هوية وانتماء بسبب تلك الهوية السحيقة التي لا تزال تفصل بين أقليات حاكمة ذات توجهات غربية مدعومة من الغرب، وتسير في خططها وتدير سياستها بتأثير وإيعاز أو تحت ضغط منه.

وترجع تلك الازدواجية بالأساس إلى انتهازية وعدم جذرية حلول قادة ورواد حركات التجديد الذين لم يسعوا إلى الإفادة من الدين في بناء نهضتهم الحديثة، وإرساء دعائمها على أساس من الاعتزاز بالموروث الحضاري، وبعث وإحياء قيم الإسلام المجيدة، وتطوير الأطر والأبنية والهياكل التقليدية القديمة لتتلاءم مع متغيرات العصر، وإنما تركوها على حالها تعاني من عوامل الضعف والترهل والقصور، ثم أتوا بجديد هدفوا من ورائه إلى تطويق الموروث وحصاره والالتفاف عليه، وتهميش دور الدين في تسير عجلة الحياة عبر الحد من الإمكانات المتاحة للإسلام في التدخل في أنشطة المجتمع المدني، وفرض وصايتهم على مؤسساته وهيئاته، وضمان السيطرة على قواه الفاعلة، بغية الحصول على رضا وكسب تأييد ومباركة الغرب المسيطر صاحب الكلمة النافذة، واليد الطولى في إدارة دفة الأمور من ناحية، وتوظيفه لإرساء أسس تجديد اجتماعي وثقافي علماني جرى تصويره بغير حق على أنه عودة إلى قيم الإسلام من ناحية أخرى، (مانتران: تاريخ الدولة، ج 2، ص 318 - 327).

وتبدو أبرز وجوه تلك الأزمة في تلك المكابدة التي تعانيها الصفوات الحاكمة من أجل التوصل إلى صيغة ملائمة، أو مشروع حضاري أعم وأشمل يستهوى الأفئدة وتلتف حوله القلوب، ويجمع عليه الناس، وتحضنه الجماهير تتبناه وتعتز به وتذود عنه، مشروع يقضي على تلك الازدواجية وينهي أزمة عدم التكيف والمواءمة بين الموروث الحضاري الإسلامي، والوافد من منجزات الحضارة الغربية المتفوقة.

وفي المقابل تثير قراءة الكتاب عدة ملاحظات نجملها فيما يلي:

أولاً: توحى قراءة الكتاب للوهلة الأولى بأن الإصلاحات ذات الطابع الغربي التي قيض للسلطنة أن ترسم خطاها كانت مفروضة عليها من الخارج، فخط جلوخانه «1839» لم يأت كنتيجة منطقية لسياسة جرى تدشينها منذ عشرين عاماً حسبما ذكر مانتيران (ص 62)، أو كحل اقترحه السلاطين ورجال حاشيتهم لإنقاذ السلطنة وفقاً لرؤية بول دومون (ص 63)، وإنما كان ثمناً باهظاً اضطر السلطان عبد المجيد الأول إلى دفعه رغماً عنه لتسوية النزاع التركي المصري، وخط همايون «1856» بنصوصه الأكثر دقة وتفصيلاً كان تنازلاً أرغم عليه أيضاً مقابل الحصول على دعم عسكري إنجليزي - فرنسي في حرب القرم ضد روسيا. ثم عقد صلح باريس «30 مارس 1856»، وهو ما اعترف وقال به صراحة بول دومون (ص 132 - 139).

وفي ظل معادلات القوة المختلة لصالح الدول الأوروبية، كان من الطبيعي أن تستجيب نصوص الخططين لشروط الغرب، وأن تأتي مواتية إن لم تكن موافقة لمصالحه ومتطلباته، وكانت نقطة البداية في ذلك هو إختراق هذا الكيان الهائل الذي بدا قوياً منيعاً وغير قابل للإختراق رغم ظهور علامات الضعف والترهل عليه عبر إستغلال أزماته السياسية الخارجية لفرض حلول جاهزة لمشاكله الداخلية، ودفع عجلة التحديث صوب وجهة غربية بغض النظر عن ملاءمة تلك الحلول الوافدة للموروث الحضاري والثقافي العثماني أم لا؟

بدأت محاولات الإصلاح وتدابير التحديث الأولى تتلمس خطاها على يد عبد الحميد الأول، وقد مزج فيها بين حلول مستوردة في المجال العسكري بالاستعانة بفنيين أوروبيين - أغلبهم فرنسيين -، وأخرى محلية بتشجيع الصناعات التقليدية وتنشيط صناعة النسيج في مواجهة مزاحمة قوية من جانب المنتجات الأوروبية (ص 8 - 11)، واستأنف سليم الثالث تلك المحاولات واتخذت إصلاحاته طابعاً غربياً في المجالين العسكري والدبلوماسي في حين تميزت بإعادة تنظيم القديم ومراعاة التقاليد ودعم

وتطوير الموروث فيما يتعلق بالنواحي المدنية (12 - 16)، لكن الدول الأوروبية أبت أن يكتب لتلك الجهود النجاح، وراحت تمارس بما أوتيت من وسائل التأثير ضغوطاً متواصلة حتى تأخذ تلك الإصلاحات وجهة معينة تتعارض بالضرورة مع صالح السلطنة، ذلك الكيان المائل الذي أرادته قعيداً مريضاً ياتمر بأمرها ولا يقدر على فعل شيء، فراح الروس والنمساويون يؤيدون في الخفاء المعارضين للإصلاحات العسكرية في عهد عبد الحميد الأول ويعلنون الحرب عليها «87 - 1792م» خشية أن تتغلب على مظاهر ضعفها وتصبح قوية ومنظمة وفعالة مرة أخرى، في حين ساند الإنجليز والهولنديون والفرنسيون تلك الإصلاحات لأسباب تتعلق بمصالحهم «ص 10 - 11».

وقد سار محمود الثاني بالإصلاحات العسكرية إلى شوط أبعد، بلغت ذروتها عندما أقدم على إلغاء فرقة الانكشارية «المشاة»، والسباهية «الفرسان»، وقضى على كافة القوى والأجهزة المرتبطة بهما في انقلاب حمل اسم «الوقائع الخيرية» ليبدأ في تنظيم جيش جديد على النسق الأوروبي (ص 38 - 42). لكن هذه الإصلاحات لا تحقق الأثر المطلوب، ومن ثم كان لا بد من الضغط في اتجاه آخر عبر التدخل المباشر في الشؤون العثمانية، وفرض وجهات النظر الغربية سواء فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، أو الإدارة الداخلية، وهو الدور الذي اضطلع به الإنجليز والفرنسيون، ونشأ عنه بشكل مباشر تلك الإصلاحات الجديدة المعروفة بالتنظيمات (ص 42 - 44).

ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يكرس محمود الثاني الشطر الثاني من حكمه بوجه خاص للإصلاحات المدنية بإيعاز من الغرب وتحت ضغط منه غداة توقيع معاهدة أندربول «14 سبتمبر 1829»، المستكملة بمؤتمر لندن «فبراير 1830» والتي نجح الإنجليز والفرنسيون بمقتضاها في الحيلولة دون اقتطاع ولايات الدولة الأوروبية وإضافتها لروسيا، لكن هذه الإصلاحات الجديدة لا تحوز رضى الغرب، ويراها شكلية في مجملها أو في بعضها على الأقل، ويجد الحل في ضرورة دفع عجلة الإصلاحات وتوجيهها نحو الداخل

لضرب وإنهاء النظام القديم، وتفكيك الإطار القانوني والتشريعي الموروث تمهيداً لاستبدالهما بنظم وأطر جديدة ترسي قواعد وأسساً راسخة للنفوذ الغربي، وتعيد صياغة العلاقات القائمة لتنهض على أساس الهيمنة الاقتصادية والتبعية السياسية الكاملة.

وفي هذا السياق مارس الإنجليز ضغوطاً متواصلة على السلطان محمود الثاني لإلغاء نظام الالتزام، وكان الباب العالي يبيع بمقتضاه حق التصرف والانتفاع لفرد أو لشركة في فرع من فروع الإيراد سواء كان ذلك سلعة أو الاشتغال بنوع معين من الصناعة، لكن الأتراك أبدوا تردداً في إنهاء نظام كان يمد حكومتهم بمصدر هام للإيرادات، ثم واثت الإنجليز الفرصة أخيراً عند احتدام النزاع مع محمد علي، حين وافق السلطان على إصدار تعليماته إلى محمد علي بإلغاء أمره الخاص بحظر تصدير الحرير الخام من سوريا، وإزاحة كل العقبات التي تعترض التجارة البريطانية في سوريا وفق فرمان رمضان 1251هـ/ديسمبر 1835م.

ثم وافق السلطان بصفة نهائية مدفوعاً بعدائه لمحمد علي وتحت ضغط إنجليزي أيضاً على إلغاء نظام الالتزام وإنهاء جميع الاحتكارات في مختلف أنحاء السلطنة وفق اتفاق بالطة ليماني «16 أغسطس 1838م» ظناً منه أنه يستطيع عبر تحطيم أكبر مصادر إيراد محمد علي أن يقلل من قدرة الباشا على الاحتفاظ بجيش يمثل تهديداً مستمراً لسيادته، وهو الاتفاق الذي اتخذته فرنسا كأساس لعقد معاهدة تجارية مماثلة مع السلطنة لتفادي تفوق إنجليزي عليها «نوفمبر 1838»، ثم تبعتها دول أوروبية أخرى «39 - 1841» (هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم، مصطفى الحسيني، دار المعارف، القاهرة، 1967، ص 267 - 270)، لتنتج بذلك أسواق السلطنة الواسعة أمام المنتجات والسلع الأوروبية، ويبدأ تدفق الرساميل الأجنبية، ويدق أول مسمار في نعش الاستقلال الاقتصادي في ظل علاقات تجارية غير متكافئة وهيمنة غربية على الاقتصاد العثماني أفقدت السلطنة السيطرة على مقدراتها، وجردتها من كل

إمكانية للمقاومة أو الاختيار.

وعلى ذلك، فإن السلطنة فرضت عليها فرضاً استراتيجياً تستند إلى الحرية الاقتصادية، ولم يتح لها أن تقرر أو تختار ما تراه بشأن تلك الاستراتيجية أو غيرها، ووجدت نفسها مضطرة ومكرهة على التعامل مع أسواق ومنتجات ومعارف ورؤوس أموال الأوروبيين وفق شروطهم، وليس وفق شروطها هي، أو عن رغبة حقيقية، وحاجة ملحة، وضرورة ملجئة حسب تصوير «بول دومون» للموقف، الذي خلص فيه إلى نتيجة مختلفة أشد الاختلاف عن المقدمات التي ساقها؟ (ص 114 - 120).

ولكي يثبت محمود الثاني للغرب أن السلطنة ليست دولة أسيرة ماضيها وأن بوسعها الانفتاح على روح العصر الحديث كان عليه أن يخطو خطوة أخرى جديدة تفسح المجال أمام الإصلاحات المراد تطبيقها عبر إعداد نص جرى الانتهاء منه وإعلانه في عهد خلفه وابنه عبد المجيد الأول، ويقضي بأن جميع رعايا السلطنة يعتبرون متساوين دون تمييز على أساس من الدين أو الجنس، وأن كل فرد يمثل أمام القضاء لن يحكم عليه أو يحاكم إلا وفق القانون المعمول به، وبعد تحقيق واستئناف (ص 60) لتتم بذلك أول خطوة على طريق تقويض الإطار العقيدي والقانوني الموروث، وتنحية الإسلام عن ميدان التشريع، وينفتح الطريق أمام هجمات متكررة على النظام القائم تزلزل أركانه لكنها لا تنال منه.

ولذلك كان لا بد من البحث عن ذريعة أخرى تتيح لإنجلترا وفرنسا فرض إصلاحات أخرى جديدة تكفل الإطاحة بشكل نهائي بالنظام القديم، وقد واتتهما الفرصة أخيراً عند إعلان قيصر روسيا الحرب «حرب 53 - 1856»، وعلى ذلك فإن تدخلهما لضمان وحدة السلطنة، واستقلال السلطان كان الهدف منه ليس منع التوسع العسكري في الشرق فحسب، وإنما أيضاً استبداله بسيطرة شبه مطلقة على التوجهات السياسية العثمانية في الداخل والخارج، وهيمنة على مقدرات البلاد الاقتصادية عبر الإبقاء على شبح هزيل باهت لدولة كانت عظيمة بسبيلها للأفول والانهيار بدعوى «ضمان وحدة السلطنة

واستقلال السلطان» (ص 135)، مقابل تدابير وإجراءات يرونها إصلاحات تكفل المساواة بين رعايا السلطنة - خط همايون 1839 - وشروط صلح - باريس 1856 - تبدو في الظاهر مواتية للسلطان لكنها في واقع الأمر تفتح الطريق أمام هجوم كاسح يعصف بوحدة واستقلال السلطنة، وتقضي على النظام القديم لتجري بعد ذلك على قدم وساق عملية إعادة هيكلة وصياغة للقديم والموروث، وعلمنة وتغريب لمؤسسات الدولة والمجتمع، ودمج وإلحاق بالاقتصاد والسياسات الأوروبية بدا أنه لا فكاك ولا منجى منها، وتعيش السلطنة مناخ أزمة بدا أنه لا سبيل إلى الخروج منها.

وهذا ما يفسر لماذا لا تظهر فترة التنظيمات بوصفها مجرد عهد تجديد فحسب، وإنما أيضاً كعهد تمزقات كبرى، وهي حقيقة ساقها «بول دومون» وكأنها نتيجة عرضية وغير متوقعة لكنها بالغة الدلالة، وتكشف بوضوح عن انحياز للمشروع الحضاري الغربي إلى حد جعله يجمع بين عدة متناقضات لا يجوز الجمع بينها عند تقييمه لفترة التنظيمات وإلا فكيف يكون هناك: تحديث للمؤسسات، وانطلاق اقتصادي، ونهوض ثقافي، وتقدم في مجال حقوق الإنسان في ظل أزمات داخلية وخارجية، وخسائر إقليمية، واستعباد اقتصادي، ومسايرة متزايدة لسياسة الدول العظمى؟ (ص 158 - 159).

ثانياً: لم تصدر الإصلاحات عن رغبة حقيقية لدى أهل السلطنة سواء من النخبة أو الجماهير، فقد أبدى السلطان محمود الثاني - رغم إقباله على مظاهر الحياة الأوروبية - تردداً في الأخذ ببعض الإصلاحات عند رفضه لإرسال بعثات إلى فرنسا (ص 57)، وكان عدد من تأثر بمظاهر الحضارة الغربية عند اختفاء محمود الثاني (ت 1839م) محدوداً، وشخصيات الإصلاحات الفاعلة الذين اعتمد عليهم السلاطين قلة قليلة من المنفتحين على الغرب تحت تأثير اتصالاتهم بالأوساط الأجنبية، وقد وضعوا أمام أعينهم النموذج الغربي كمثال يحتذى عند التعرف على عيوب النظام لتصحيح أخطائه ومعالجة مشكلاته (ص 51 - 53)، وانحصرت حركة التغريب في دائرة محدودة، ولم تمس غير قطاع ضئيل من سكان بعض المدن (ص 59).

وبسبب الآثار النفسية العميقة التي خلفتها حرب 1293هـ/1877م على الذاكرة الجمعية للأتراك، تولد لدى القادة العثمانيين إحساس بالمرارة، وشعور بأن السلطنة باتت أشبه بالقلعة المهددة من الداخل، والمحاصرة من جميع الجهات، وخضعت المبادئ التي استند إليها عصر الإصلاحات لمراجعة شاملة (ص 163).

وفيما بعد، وعلى الرغم من التوسع الثقافي غير المسبوق في الأرض العثمانية، وإنشاء مدارس للإرساليات - فتحت أغلبها بغير تصريح - لتقدم تعليماً غريباً لا صلة له بالنظام المدرسي العثماني (ص 185)، إلا أن النبذة الإسلامية ظلت هي السائدة والأعلى صوتاً باستانبول، وبحيث لا يمكن الحديث عن حياة ثقافية مثل الغرب، وحادثة غربية بدأت تشق طريقها بالكاد إلى الأذهان إلا في عام 1900م (ص 209 - 210).

ولم يقدر أن يظهر تيار يناصر التغريب ويدعو له إلا بعد ما يقرب من ثلثي قرن على صدور خط جلوخانه، لكنه يبدو مع ذلك ضعيف التأثير في مواجهة تيار إسلامي جارف يضم عدة اتجاهات: عصرية - شعبية - تقليدية - محافظة (ص 260 - 265)، كان ولا يزال له الغلبة والسيطرة، ويمثل وجوده أكبر المشاكل التي واجهت أتاتورك وخلفاؤه في مسعاهم نحو اللحاق بالغرب.

ثالثاً: على الرغم من الوعد الذي قطعه على نفسه المحرر في الجزء الأول (ص 14)، بمحاولة الاضطلاع بعمل تاريخي متحرر من المؤثرات السياسية دون تحيز أو هوى، فإن الجزء الثاني مع إيجابياته المتعددة لم يخل من تحيزات تعكس بوضوح وجهة النظر التقليدية المألوفة، وتبني نفس الأفكار والتصورات القديمة عن تفوق الغرب والدور المركزي للحضارة الأوروبية مقابل فكرة وبال وفساد العالم العثماني، وهو ما أوقع واضعي الكتاب في عدة أخطاء وتناقضات، وجعل معالجتهم تتصف في كثير من النواحي بالعجز والقصور ومن ذلك:

1 - اعتبار أثر النموذج الغربي، والأخذ عنه سبيلاً وحيداً للنهوض والتقدم، والاهتمام برصد أهم التطورات وإبراز مسيرة التحول نحو تبني المفاهيم، والأخذ بأساليب الحياة الغربية، وإغفال ما عدا ذلك، واستخدام تعبيرات تؤيد هذا التحول وتحبذه، بإصلاحات سليم الثالث في المجالين العسكري والدبلوماسي ذات الطابع الغربي تمثل تدابير التحديث الأولى وتجديداً فعلياً، وإصلاحاته المدنية أقل عمقاً لأنها اقتصرَت على إعادة تنظيم خدمات الشؤون المالية، وتزويد المدن بالمنتجات الأساسية وإلزام الفلاحين الفارين بالعودة إلى قراهم ومراعاة التقاليد؟ (ص 12 - 14)، ووضع المرأة لا يعطي انطباعاً بأنها قد تطورت لأن النساء ظل لهن خلوات متصلة في عربات الترام ومراكب البسفور، ومحظور عليهن السباحة والتردد على المطاعم؟ (ص 255 - 256) وقرار إنهاء الخلافة شكل نقطة انطلاق للجمهورية الفتية التي راهنت دون تحفظ على العلمانية والنزعة التقدمية والروح العلمية، والانفتاح على الغرب، لكي تبدو في صورة بلد قادر على القيام بدور نموذجي في مجمع الأمم المتحضرة؟ (ص 347).

2 - غض الطرف عن دراسة موقف القوى المعارضة للتغريب، ومحاولة الاقتراب من منطقها الداخلي، وفهم وتأصيل دوافعه، وتقصى أسبابه اللهم إلا من عبارات عامة مبهمة تحمل في طياتها معاني الإدانة والاثهام مثل تفسير موقف القوى المعارضة للإصلاحات من زاوية التمسك بالتقاليد والعادات وعدم التكيف والخوف من فقدان الامتيازات؟ (ص 9 - 10، 25)، واعتماد مفهوم يجعل حركة التغريب مرادفاً للنهضة والتحديث في مواجهة وسط تقليدي قوي يتمسك بعرقلة حركة التحديث لا لشيء إلا أنه يسعى إلى الحفاظ على الموروث، والإبقاء على المؤسسات الدينية والثقافية؟ (ص 59) فضلاً عن التقليل من شأن النجاحات التي أحرزوها في مواجهة تيار التغريب بوصفها بأنها متكررة لكنها عابرة؟ (ص 465).

3 - التحامل على كل ما هو قديم وموروث، في مقابل الحماس والتأييد لكل ما هو وافد ومأخوذ عن الغرب، فالإدارة على عهد محمود

الثاني كانت لا تزال غارقة في موروثاتها وميوعتها، ونظام التعليم لم يبذل جهداً من أجل التكييف (ص 57) والقانون الزراعي لعام 1858م كان يقدم مجموعة من الأحكام العقلانية المنظمة المأخوذة من الغرب لتحل محل القوانين والأعراف السائدة التي أثبتت فعاليتها وصلاحياتها زهاء قرون، لكن «بول دومون» يراها تعاني من تشوشات معقدة؟ (ص 90)، ومحو آثار النظام القديم (إعلان الجمهورية - إلغاء الخلافة) شكل منعطفاً حاسماً سمح للثورة الكمالية بالانطلاق دون أن تضطر إلى مكابدة أغلال ومؤسسات فات زمانها؟ (ص 347).

4 - استخدام تعبيرات تضع القوى المعارضة للإصلاحات في موضع الإدانة، وتكرس للاتهامات التقليدية، وتوصلها كجزء من الأدبيات الموروثة دون تمحيص أو محاولة التحرر من أسر المفاهيم القديمة، وإعادة فحص وتقويم المقولات السابقة في ضوء تطور الدراسة التاريخية مثل:

(أ) إتهام الأوساط المعارضة لإصلاحات سليم الثالث بالمحافظة والرجعية (ص 23) ودمغ حركاتها بالردة (ص 23 - 28)، لا شيء إلا لكونها ترى مع غيرها من جموع الناس - وهم الأغلبية - في تدابير محمود الثاني عدواناً على مبادئ الإسلام والتقاليد العثمانية (ص 61)، وذلك في مواجهة أقلية ضئيلة تتمثل في بعض الأوساط الإدارية بالعاصمة؟

(ب) نعت حركة جمعية الاتحاد المحمدي (اتحاد - أي محمدي جمعيتي) ومؤيديها «بقوى الردة» في مواجهة اتجاهات الاتحاديين العلمانية والمتأثرة بالغرب «قوى الثورة»، لأن الجمعية كانت تدعو إلى المثل الأعلى الإسلامي؟ (ص 251).

(ج) وصف تظاهر رجال الجيش وعلماء الدين وتلاميذ المدارس الإسلامية أمام البرلمان في ليلة 12 - 13 إبريل 1909م للمطالبة بالالتزام الصارم بالشرعية وتنحية وزير الحربية، ورئيس مجلس النواب - أحمد رضا - رمز لا دينية جماعة تركيا الفتاة بالتمرد ضد السلطة، رغم أنه معروف في

التاريخ التركي باسم مجرد هو «حادث 31 مارس»؟ (ص 251).

ومع ذلك، فالكتاب بجزأيه الأول والثاني يعد ثاني أهم الكتب المنقولة إلى العربية عن تاريخ الدولة والمجتمع العثماني، منذ أن صدرت الترجمة العربية للمجلد الأول من كتاب غب وبووين «المجتمع الإسلامي والغرب» في جزئين عام 1971م.